اقتصاد

مجلس الشعب في أول مواجهة مع الحكومة.. لسنا والحكومة فريقاً واحداً

| الوطن

ارتفع سقف الانتقادات تحت قبة مجلس الشعب بالأمس حول البيان الوزاري الذي تقدم به رئيس الحكومة والمتضمن برنامج عملها للمرحلة المقبلة علماً أن رئيس الحكومة أكد بأن هذا البيان ليس هو نهاية عمل الحكومة بل لدينا العديد من القضايا التي سيتم العمل عليها لاحقاً وبخصوص البيان قال إنه سيتم العمل على تطبيق كل ما ورد فيه وسيكون المواطن هو بوصلة عمل الحكومة للمرحلة القادمة.

وبالعودة إلى الانتقادات التي تقدم بها الأعضاء نجد أنها كبيرة على حد قول عضو مجلس الشعب سمير الخطيب الذي رفض أن يكون مجلس الشعب والحكومة فريق عمل واحداً لأن العلاقة يجب أن تكون مرحلية ومفصلية لكن وفق ضوابط حددها الدستور فريق عمل فقط فيما هو لمصلحة المواطن وقد آن الأوان لأن تدرك الحكومة أن هذه القاعة هي قاعة محاكمة للسلطة التنفيذية لأن مجلس الشعب هو صاحب القرار وعلى الحكومة أن تدرك أنه من غير المسموح اتخاذ قرارات غير شعبية لا تلقى رضا الشعب ومقولة إن مجلس الشعب يقول ما يشاء والحكومة تفعل ما تريد ستطوى إلى غير رجعة.

وأضاف: إن الفريق الاقتصادي المتعاقب خلال فترة الحرب لم يقدم للشعب أي شيء سوى أنه مد يده إلى جيب ولقمة عيش المواطن ونطالب حالياً ببرنامج اقتصادي طموح نستطيع من خلاله تأمين احتياجات المواطن وأن يدار الاقتصاد بكفاءة عالية بحيث ينعكس ذلك على مستوى معيشة المواطن لافتاً إلى أن الهوية الاقتصادية للاقتصاد السوري مجهولة ولم يقدم حتى الآن نموذج اقتصادي يتناسب مع واقع الدولة السورية ويحقق العدالة الاجتماعية لذلك نطالب بنظام اقتصادي يعيد الاعتبار للدولة التنموية ويجمع بين آليات السوق وتدخل الدولة مع الحفاظ على القطاع العام مشيراً إلى ضرورة النظر في حجم التخبط الحاصل في مجال التعليم العالي. إضافة لذلك تطرق العضو إلى التقصير الواضح في مجال الصحة ولاسيما في تأمين الأدوية.

بدوره قال عضو مجلس الشعب رفعت الحسن إن الحكومة وضعت من أولوياتها مكافحة الفساد بكل مفاصل الحكومة الأمر الذي استفحل ولا يجوز التهاون فيه على حساب الوطن، إضافة إلى موضوع ارتفاع الأسعار الذي أرهق المواطن فكيف لمن ليس له دخل.

معين نصر بدوره قال: إن البيان يدعو للتفاؤل إذا ما تم تنفيذه، مطالب بجدول زمني لمصفوفة تتابع مراحل التنفيذ مشيراً إلى أن ما ورد في مجال الشؤون الاجتماعية فقرة كأنها جاءت فقط لرفع العتب لمكافحة البطالة التي أصبحت نسبتها عالية جداً وكان يجب إيلائها اهتماماً أكبر كما غاب عن الفقرة القطاع العام واكتفى البيان بالقطاع الخاص والأهلي.

العضو نشأت الأطرش قال: إن هذا البيان تنقصه خطة تفصيلية من حيث النتيجة نأمل للحكومة أن تحقق أهدافها مطالباً بعدم السوق الجبري للمتخلفين والمخطوفين غيابياً فيما يخص الخدمة العسكرية لأن الأحكام الغيابية تسقط بالاعتراض والمراجعة.

عضو مجلس الشعب وائل ملحم أكد نحن متفائلون أن تكون حكومة أفعال أما البيان فهو ملم بالواقع لكن نأمل أن يترجم هذا البيان على أرض الواقع مشيراً إلى ضرورة مراقبة عمل كل وزارة ومحاسبة المقصر تحت قبة المجلس لافتاً إلى أنه لم نر أي عمل لتطوير العمل في مجال الصحة فأغلب الأدوية مغشوشة ولدينا مخبر واحد نأمل ضبط موضوع الأدوية وأسعارها إضافة لموضوع الإغاثة نأمل سحبه من المحافظين لأن كل محافظ واحد يعمل بهذا الموضوع لمصلحته، الإغاثة لم تصل إلى مستحقيها إضافة لموضوع الهلال الأحمر يجب إعادة دراسته ومراقبته بحيث يكون للجميع ليس لناس وناس كما نأمل من وزير الصناعة إعادة النظر بمعامل الاسمنت التي أعطيت لفلان وفلان إضافة لذلك نأمل من رئيس الحكومة فصل المصارف الحكومية عن وزارة المالية وعودتها للاقتصاد لافتاً إلى أهمية ضبط موضوع الأسعار في المطاعم الذي تاه بين وزارتي التموين والسياحة وأشار إلى ضرورة النظر في موضوع الإعلام أحدهم يعمل في وزارة الكهرباء مثلاً نفاجأ بأنه يصبح ثاني يوم على شاشات التلفزيون منظراً ومدافعاً ويأخذ دور غيره من الإعلاميين وهو ليس من هذا القطاع وهنا لا بد من وضع حد للمتطفلين على الإعلام.

بدورها كانت رئيسة مجلس الشعب د. هدية عباس قد أكدت في بداية الاجتماع على أن المهامَ والآمال المُلقاةَ على عاتق الحكومة الجديدة من المواطنين كبيرةٌ جداً وتتطلّبُ تضاعفَ الجُهود والاهتمامُ بقضايا المواطنينَ وأمورِهم المعيشيّة التي ينبغي أن تكونَ في سُلّمِ أولَويّاتِ العملِ الحكوميّ والسّعيُ الحَثيثُ لتأمين متطلّباتِ صمودِ الوطنِ والمُواطن من خلال توفيرِ مستلزَماتِ الحياةِ الكريمة لجميع المواطنين وتأمين الخَدَمات الأساسيّة ودعمِ الإنتاج الزراعيّ والصناعيّ وخصوصاً في مجالِ الصناعات الصغيرة والمتوسطة والاهتمامِ بقضايا العلمِ والتعليمِ والبحث العلميّ في كلّ مراحلِ التعليمِ والمؤسّساتِ العلميّةِ والبحثيّةِ في الوطن.

وأضافت نحنُ نعتقدُ أن توفيرَ مُتطلّبات العَيشِ الكريمِ للمُواطنِ يتحقّقُ من خلالِ تأمينَ المَواردِ ودراسةِ الأجورِ والأسعار بما يتناسبُ معَ الواقعِ الرّاهنِ وكذلكَ من خلال مُراقبة الأسواقِ والحَدِّ من التلاعبِ بالأسعار والاحتكار ودعمِ وتشجيعِ المشاريعِ الزراعيّةِ والصناعيّةِ الصغيرةِ والمتوسطة وترشيدِ الاستهلاكِ وتعزيزِ حضورِ الدّولة وتدخّلها الإيجابيِّ الفاعلِ في توفيرِ المَوادِّ الأساسيّة بأسعار مقبولة تَحُدُّ من الارتفاعِ الجُنونيِّ للأسعارِ الذي يُثقلُ كاهلَ المُستهلكِ وكذلكَ اجتثاثِ الفوضى وقمعِ التّجاوزِ على القانون.

وأضافت إن طريقَ الإصلاح والنجاحِ طويلٌ وصعبٌ ووعرٌ وأولى الخُطوات فيه تتمثّل في سيادة القانونِ فعندما يَسُودُ القانونُ ويَصلُحُ القضاءُ يَصلُحُ بعدهُما كلُّ شيء وسوف نعملُ بكلِّ جُهدنا على أن يكونَ جميعُ المواطنينَ مهما كانت صفَتُهُم سواسيةً أمام القانون.

وتعهدت عباس بأننا سنبذل كلَّ ما نستطيع لنُعَبِّرَ بصدقٍ عن صوتِ المُواطنِ وقضاياه وأن نُتابعَ عن كَثَبٍ عملَ كلِّ المؤسّسات الحكوميّة وأن نُسائلَ المُقصّرينَ بكلِّ جُرأة وقُوّة لا نُهابُ في قَولِ الحَقِّ لَوْمَةَ لائمٍ وأن نكشفَ بؤرَ الفساد ونُعرّي الفاسدين لنكونَ سَنَداً قَوياً للمؤسساتِ القضائيّةِ والرقابيّةِ في تطبيقِ القانونِ ومكافحةِ الفسادِ والفاسدين دونَ مُجاملةٍ أو استثناءٍ لأحد.

- الخطيب: آن الأوان لتكون قاعة المجلس مكاناً لمحاسبة السلطة التنفيذية
- تقصير في الصحة وتخبط بالتعليم العالي
- الفريق الاقتصادي مد يده لجيب الشعب
- نصر: بعض الفقرات جاءت لرفع العتب... فالبطالة عالية جداً
- الأطرش: البيان تنقصه خطة تفصيلية
- ملحم: سحب الإغاثة من المحافظين فالمواد لاتصل
- وضع حد للمتطفلين على الإعلام
- القطاع العام غاب عن البيان
- عباس: دراسة الأجور والأسعار

مشروع «مكاني»... تفاهم بين هيئة الاستثمار والاستشعار عن بعد

| علي محمود سليمان

بيّنت المدير العام لهيئة الاستثمار السورية إيناس الأموي أن الهيئة تسعى إلى تطوير الخريطة الاستثمارية التي وصل عدد الفرص الاستثمارية فيها إلى ٢٨٠ فرصة، وضمن هذا الإطار ستقوم الهيئة بإطلاق مشروع «مكاني» بالتعاون مع هيئة الاستشعار عن بعد.

ويوم أمس تم توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة الاستثمار السورية والهيئة العامة للاستشعار عن بعد، وفي هذا الخصوص صرحت الأموي لـ«الوطن» أن المذكرة تعكس دور هيئة الاستثمار السورية في تنفيذ السياسات الوطنية للاستثمار وتنمية وتعزيز البيئة الاستثمارية في القطر من خلال توفير المعلومات والبيانات للمستثمرين وصناع القرار وتنسجم مع أهداف الهيئة العامة للاستشعار عن بعد في تأمين المعطيات الاستشعارية والخرائط الغرضية والصور الفضائية في مختلف القطاعات.

عن مشروع «مكاني» أوضحت الأموي أنه سيكون أولى خطوات التعاون مع هيئة الاستشعار عن بعد باستخدام نظم GIS أي نظم المعلومات الجغرافية وذلك بهدف الوصول إلى الخريطة الاستثمارية التفاعلية الذكية وسوف يستغرق إنجاز مشروع «مكاني» عدة أشهر من التعاون بين الطرفين وذلك بهدف تطبيق توجيهات الحكومة بتيسير الإجراءات وتوفير البيانات للمستثمرين.

وفي تفاصيل مذكرة التفاهم تقوم هيئة الاستشعار عن بعد بإسقاط المشروعات والفرص الاستثمارية المقترحة من هيئة الاستثمار السورية على الخرائط الغرضية المطلوبة لتلك الفرص والمستقاة من معطيات الاستشعار عن بعد وبذلك يتم الربط المكاني وتوفير المعطيات المطلوبة الخاصة بكل فرصة، إضافة إلى تزويد هيئة الاستثمار بالدراسات التي تفيدها في المجال الاستثماري المتعلقة باستخدام تقنيات الفضاء والاستشعار عن بعد لإغناء الفرص الاستثمارية بالمعطيات المكانية وتقانات الفضاء.

كما ستقوم هيئة الاستشعار عن بعد بتطوير عمليات التدريب وتأهيل الكوادر البشرية للتعامل مع التقنيات الحديث ونظم المعلومات الجغرافية ذات الصلة بعمل هيئة الاستثمار، وتنص المذكرة على تعاون الفريقين في إعداد دراسات لإيجاد حلول علمية وعملية للمشكلات التي تواجه مختلف القطاعات الاقتصادي، وقيام كل فريق بالترويج للفريق الآخر في جميع الأنشطة والفعاليات والأعمال التي يمارسها، إضافة إلى الدعوات المتبادلة لحضور الندوات وورش العمل التدريبية التي يتم تنظيمها من كلا الفريقين، وتنظيم زيارات دورية وورش تعريفية لتبادل المعلومات والحوارات التي تغني البيئة الاستثمارية.

٢٧٨ متعاملاً سددوا كامل دينهم للصناعي.. ٢٨ منهم من فرع داريا

| محمد راكان مصطفى

بلغ عدد المتعاملين المتعثرين لدى المصرف الصناعي المستفيدين من القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥ القاضي بتسوية الديون المتعثرة لدى المصارف العامة، والذين سددوا كامل كتلة الدين حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي ٢٧٨ متعاملاً، بلغ إجمالي رصيد مديونيتهم ٣٩٠ مليون ليرة سورية، والرصيد الممنوح لهم ٤٨٣ مليون ليرة سرية، على حين بلغ رصيد توابع الدين إلى ٢٠٣ ملايين ليرة سورية، وبلغ المبلغ المعفى ٥٥,٧ مليون ليرة سورية، والمبلغ المسدد ٥٣٨ مليون ليرة سورية.

وفي التفاصيل لتقرير المصرف الصناعي الذي حصلت الوطن على نسخة منه بلغ عدد المتعاملين المستفيدين المسددين لكامل كتلة الدين في محافظة السويداء ٦٥ متعاملاً بمبلغ مسدد تجاوز ٦١ مليون ليرة، وفي محافظة دمشق ٦٤ متعامل بمبلغاً مسدد يزيد على ٢٧٥,٦ مليوناً، وفي محافظة اللاذقية ٦٨ متعاملاً بمبلغ مسدد تجاوز ١٢,٤ مليوناً، وفي محافظة طرطوس ٢٤ متعاملاً بمبلغ مسدد تجاوز ١٧,٩ مليوناً، وفي فرع القامشلي ٧ متعاملين بمبلغ مسدد تجاوز٤ ملايين ليرة، وفي فرع داريا ٢٨ متعاملاً بمبلغ مسدد تجاوز ٤٥ مليوناً، وفي محافظة حماه ١٨ متعاملاً بمبلغ مسدد تجاوز ٢٥ مليون ليرة، وفي محافظة حمص ٤ متعاملين بمبلغ مسدد تجاوز ٤,٨ ملايين.

أما بالنسبة للمتعاملين المتعثرين الذين استفادوا من القانون ٢٦ وسددوا كامل الأقساط المستحقة حتى نهاية النصف الأول فقد بلغ عددهم ٩٠ متعاملاً، بلغ الرصيد الممنوح لهم ١٣٦ مليون ليرة سورية، وبلغ رصيد توابع الدين ١٥,٨ مليون ليرة سورية، على حين بلغ رصيد الأقساط المستحقة ٥٢ مليون ليرة، وبلغ المبلغ المعفى ٢,٥ مليون ليرة سورية، والمبلغ المسدد ٦٥,٦ مليون ليرة سورية، ورصيد الدين المتبقي بعد تسديد الأقساط ٦٠,٤ مليون ليرة سورية.

وفي التفاصيل بلغ عدد المتعاملين المستفيدين المسددين لكامل الأقساط المستحقة في محافظة السويداء ٣٥ متعاملاً بمبلغ مسدد يزيد على ٢٠ مليون ليرة، وفي محافظة اللاذقية ٣٣ متعاملاً بمبلغ مسدد تجاوز ٢٧ مليوناً، وفي محافظة طرطوس ٥ متعاملين بمبلغ مسدد ١,٢ مليون ليرة سورية، وفي محافظة حماة ٤ متعاملين بمبلغ مسدد تجاوز ٣,٨ ملايين، وفي محافظة حمص متعاملان بمبلغ تجاوز ١,٩ مليون، وفي محافظة حلب ١١ متعاملاً بمبلغ مسدد ١٦ مليون ليرة.

كما وقع المصرف بتوقيع اتفاقية جدولة مع ٣٠ متعاملاً متعثراً بموجب القانون ٢٦، بمبلغ إجمالي لرصيد الدين بلغ ٩٥,٧ مليون ليرة سورية، وبلغ المبلغ الخاضع للجدولة نحو ٩٨ مليوناً، على حين بلغ عدد المتعاملين الذين تقدموا بطلبات جدولة وفق القانون ٢٦ وطلباتهم قيد الدراسة والتوقيع حتى نهاية الربع الأول ١٥٧ متعاملاً.

المطاحن تقترح تعديل سعر مبيع النخالة.. والأعلاف تعتبره مضراً بالمربين

| عبدالهادي شباط

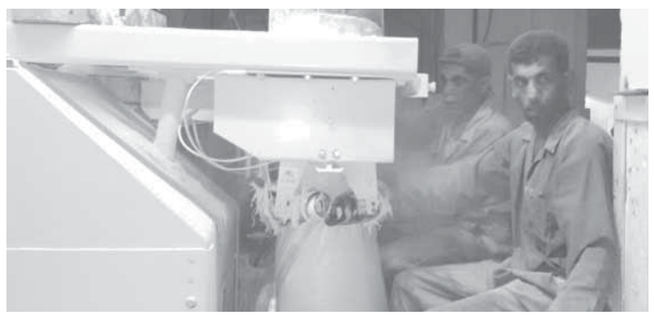

كشف مدير عام شركة المطاحن في وزارة التجارة الداخلية زياد بله لـ«الوطن» عن دراسة تقدمت بها الشركة للجنة الاقتصادية حول تعديل سعر مبيع مادة النخالة لدى الشركة لتصبح ٥٥ ألف ليرة للطن بدلاً من ٣٧ ألف ليرة سعر المبيع المعمول به حالياً.

مبيناً أن مبررات هذا التعديل هو رفع سعر شراء مادة القمح لهذا الموسم ليصبح ١٠٠ ليرة للكيلو وهو ما أدى لزيادة كلفة الإنتاج لمادة النخالة التي تم تحديد سعرها الحالي بناء على أسعار الموسم الماضي حيث كانت تصل للشركة بعد إضافة جملة من النفقات عليها في مؤسسة الحبوب مثل أجور الشحن والتخزين والتعقيم وغيرها بنحو ٧٤ ألف ليرة للطن، في حين يتوقع حسب البيانات الأولية لدى الشركة أن تصل قيمة طن القمح لدى شركة المطاحن لنحو ١١٥ ألف ليرة للطن.

كما بين أن هناك فارقاً سعرياً واسعاً بين مبيع المادة لدى الشركة وثمن المادة في السوق يصل لأكثر من ١٥٠٪ حيث يصل مبيع الطن في السوق لـ١٠٠ ألف ليرة وهو ما يخلق مناخاً مشجعاً لبعض حالات التلاعب بالمادة وتهريبها وطرحها في السوق لتحقيق أرباح على حساب المربي والشركة معاً.

وفي متابعة لصدى هذا التعديل السعري للمادة لدى مؤسسة الأعلاف في حال تمت الموافقة على هذا التعديل أظهرت آراء المعنيين كافة في المؤسسة أن هذا التعديل سيضر بالمربين وسيزيد من كلفة الإنتاج لديهم، وبالنهاية سينعكس هذا على المواطن الذي سيتم تحميله هذه الزيادات السعرية في كلف الإنتاج وخاصة أن هناك نقصاً في توافر المادة وعدم كفايتها للمربين الذين يضطرون لتعويض النقص الحاصل لديهم من هذه المادة عبر تأمينها من السوق وبأسعار مرتفعة وخاصة في فترات الشتاء حيث يرتفع الاعتماد على المادة العلفية لغياب مصادر التغذية الأخرى التي قد تتوافر في مواسم الحصاد مثل بقايا المحاصيل ومخلفات عمليات الحصاد وجني المحاصيل إضافة إلى توافر مادة الشعير وخاصة في محافظة الحسكة وبأسعار مناسبة.

وعن مقدار العمولة التي تتقاضها المؤسسة شدد مدير عام المؤسسة مصعب العوض على أن المؤسسة لا تتقاضى أي عمولة وإنما تضاف بعض النفقات التي تتحملها المؤسسة لتأمين المادة للمربين والجهات العامة حيث يصل متوسط هذه التكاليف لنحو ٩٥٠٠ ليرة للطن تتضمن أجور عمليات النقل والشحن والعمالة والتخزين والفاقد الذي تتعرض له المادة خلال عمليات النقل والتخزين وجفاف المادة، مبيناً أن كل ذلك بناء على موافقات رسمية من اللجنة الاقتصادية بعد دراسة مجمل هذه التكاليف وحسابها.

كما بين معاون مدير مؤسسة الأعلاف أن هناك تراجعاً في كميات النخالة التي تصل لمؤسسة الأعلاف بعد تعديل نسب الاستخراج من حبة القمح حيث تراجعت كميات النخالة في المؤسسة من ٦٠٠ ألف طن سنوياً إلى ٢٠٠ ألف طن في العام الماضي في حين تم تأمين ١٣٠ ألف طن منذ بداية العام الحالي.

وفي مؤسسة الدواجن التي تعتبر أحد المستهلكين الأساسيين لهذه المادة طالب المعنيون فيها بالسماح لهم بتوريد المادة مباشرة من شركة المطاحن من دون المرور بمؤسسة الأعلاف.

الدعوة لاجتماع الهيئة العامة العادية لشركة شام للصرافة المساهمة المغفلة العامة

يسر ادارة شركة شام للصرافة المساهمة دعوة جميع السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية المقرر انعقاده في تمام الساعة الثانية من بعد الظهر من يوم الاثنين بتاريخ 2016/8/15 في مقر الشركة الرئيسي الكائن في دمشق شارع 29 ايار جانب المركز الثقافي الروسي .

لمناقشة المواضيع المحددة في جدول الاعمال ادناه:

1- سماع تقرير مجلس الادارة لعام 2015 وخطة العمل للسنة المالية المقبلة
2- سماع تقرير مدقق الحسابات عن احوال الشركة وعن حساب ميزانيتها وعن حسابات المقدمة من قبل مجلس الادارة عن عام 2015
3- مناقشة تقريري مجلس الادارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية واقرارها
4- ابراء ذمة مجلس الادارة وممثلي الشركة عن عام 2015 .
5- انتخاب مدقق حسابات لعام 2016 م وتعين تعويضاته .
6- توزيع الارباح وفق اقتراح مجلس الادارة .
7- تفويض مجلس الادارة لشراء مقرات للشركة ضمن المحافظات السورية.
8- مناقشة تكوين الاحتياطيات .
9- مناقشة التعويضات والمكافآت لأعضاء مجلس الادارة.

في حال عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل الاجتماع الى يوم الثلاثاء في تمام الساعة الثالثة من بعد الظهر في نفس المكان ليتم الاجتماع بمن حضر.

الختام
شركة شام للصرافة المساهمة المغفلة
س.ت ١٦٢٩٢

توقيع رئيس مجلس الادارة
المهندس محمد بشار نجيب الجمالي

البدء بقرار بيع المصارف القطع الأجنبي والسوق ينتظر أثر الإجراءات

| الوطن

شهدت أسعار صرف الدولار أمام الليرة في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» وتعاملات الأوساط التجارية ارتفاعاً ليصل سعر صرف الدولار يوم أمس إلى ٥٠٠ ليرة سورية، على حين حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٤٦٨,٨١ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٤٦٧,٨٠ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة، وحدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه اليوم سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٤٨٥ ليرة سورية.

وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية وفقا للقائمة ٥١٤,٥٧ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٥١٣,٤٥ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و٥٣٢,٣٦ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.

ترافق ذلك مع إصدار مجلس النقد والتسليف يوم أمس قراراً يقضي بتفعيل دور المصارف العاملة في سورية بتمويل عمليات سوق القطع الأجنبي للغايات التجارية وغير التجارية من خلال مراكز القطع التشغيلية لديها المغذاة بحصيلة الحوالات الواردة من الخارج، إضافة إلى الموارد المشتراة من الأفراد والمؤسسات المالية والعمليات بين المصارف.

ولفت المجلس في القرار إلى استعداد مصرف سورية المركزي في الوقت ذاته لتمويل كل احتياجات المصارف من القطع الأجنبي من خلال ترميم مراكز القطع لديها.

وفي تصريح له أكد حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور دريد درغام ضرورة توجه أصحاب الفعاليات الاقتصادية التجارية والصناعية إلى المصارف المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي لتمويل كل عمليات الاستيراد الخاصة بهم.

ولفت درغام أيضاً إلى إمكانية توجه الجمهور إلى المصارف والمؤسسات المالية شركات ومكاتب الصرافة لتلبية احتياجاتهم من القطع الأجنبي لتمويل الغايات غير التجارية كالطبابة والدراسة أو غيرها من المتطلبات.

واختتم حاكم المصرف بالإشارة إلى أن جوهر قرار مجلس النقد والتسليف الآنف الذكر هو توسيع مروحة تمويل المستوردات عن طريق المصارف العاملة في سورية وضبط استقرار سعر الصرف عند مستويات توازنية مقبولة.

وكان درغام لفت منذ أربعة أيام إلى أن القرار المذكور الذي يزمع مجلس النقد والتسليف إصداره سيضمن استقرار سعر الصرف خلال فترة قريبة مع تأكيد استمرار شركات الصرافة بتأدية الدور المنوط بها لجهة تنفيذ الحوالات والقيام بأعمال الصرافة من خلال مواردها الذاتية.

من جهته الدكتور الأكاديمي عابد فضيلة بيّن لـ«الوطن» أن هذا القرار إجراء طبيعي وأن الإعلان عنه عن طريق وسائل الإعلام بهدف الإيضاح للمواطنين. التوجه الحالي للمصرف المركزي يختلف عن التوجه الذي كان في الفترة السابقة، من خلال الاعتماد على المصارف العاملة بدل من شركات الصرافة في عملية تمويل عمليات سوق القطع الأجنبي للغايات التجارية وغير التجارية، مؤكداً أن هذا القرار هو عودة للحالة الطبيعة والسليمة لعمل المصارف.

وعن إمكانية تأثر العمليات التجارية بوجود عقوبات مفروضة على المصارف السورية، بيّن فضلية أنه من المؤكد أن يكون المركزي قد أخذ هذا الموضوع بالحسبان، مشيراً إلى أنه من الممكن التدخل عن طريق بعض المصارف الخاصة في حال أعاقت العقوبات العمل عن طريق المصارف العامة وحتى في بعض الأحيان يمكن اللجوء إلى حل بعض الأمور عن طريق شركات الصرافة.